أكثر من 121 ألف شخص نزحوا داخلياً جراء النزاع المسلح

ميانمار: تحذير أممي من ازدياد النازحين بعد الانقلاب

احتجاجات في ميانمار

حذرت الأمم المتحدة، من ازدياد عدد النازحين داخليا في ميانمار نتيجة انقلاب الجيش مطلع فبراير الماضي، وكذلك تصادمات عسكرية وانعدام الأمن في أرجاء البلاد.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، عبر دائرة تلفزيونية مع الصحفيين بمقر المنظمة في نيويورك.

وقال حق: "أكثر من 121 ألف شخص نزحوا داخليا بسبب النزاع المسلح وانعدام الأمن في مناطق مختلفة من البلاد منذ بداية عام 2021، وقد حدثت معظم عمليات النزوح تلك بعد 1 فبراير الماضي، عندما استولى الجيش على السلطة".

وأضاف: "في وقت سابق من هذا الأسبوع، نزح حوالي 37 ألف شخص في ولاية كاياه جنوب شرقي ميانمار، إثر موجة اشتباكات جديدة بين القوات المسلحة وجيش كارين للتحرر الوطني".

وجيش التحرير الوطني كارين، جماعة عرقية مسلحة تسيطر على المنطقة الجبلية جنوب شرقي ميانمار، وتقاتل الحكومة المركزية منذ عام 1949.

وأوضح حق، أن "آلافا آخرين تم تشريدهم في الأسابيع القليلة الماضية بالمناطق الشمالية من ولاية شان، بسبب الاشتباكات بين قوات التاتمادو (جيش ميانمار) والجماعات العرقية المسلحة، فضلا عن القتال الدائر بين تلك الجماعات نفسها".

وأردف: "كما فر آلاف الأشخاص من منازلهم في المناطق الجنوبية الشرقية من ولاية تشين، منذ الأسبوع الماضي".

وتابع: "مع عمليات النزوح تزداد الاحتياجات الإنسانية الناشئة وهناك مليون شخص تم تحديدهم على أنهم بحاجة إلى المساعدة في بداية هذا العام، ونكرر تأكيد ضمان الوصول الآمن ودون عوائق لمساعدات الأمم المتحدة والشركاء الإنسانيين".

ومطلع فبراير الماضي، نفذ قادة بالجيش في ميانمار انقلابا عسكريا، تلاه اعتقال قادة كبار في الدولة، بينهم الرئيس وين مينت، والمستشارة أونغ سان سوتشي.

بايدن: الهجمات المعادية للسامية «غير مقبولة»

جو بايدن

قال الرئيس الأمريكي، جو بايدن، إنه قلق بشأن زيادة الهجمات المعادية للسامية في البلاد، مشددًا على أن "مثل هذه الهجمات غير مقبولة".

جاء ذلك في بيان صادر عن الرئيس بايدن، أراد من خلال تسليط الضوء على زيادة هذه الهجمات بالولايات المتحدة. وأشار بايدن أن الهجمات التي تصاعدت في الأسابيع القليلة الماضية "غير مقبولة" و "تتعارض مع القيم الأمريكية"، مشددًا على أنهم لن يسمحوا بتهديد أي أمريكي بسبب قيمه الدينية ومعتقداته.

وذكرت تقارير إعلامية محلية، بوقت سابق، أن الهجمات والتهديدات التي استهدفت اليهود في بعض أنحاء الولايات المتحدة قد تزايدت بالتزامن مع الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على الفلسطينيين.

تونس تغرق في جدل حول «وثيقة انقلاب»

من داخل قصر الرئاسة بقرطاج، يُثار جدل بعدما نشر موقع "ميدل إيست آي" البريطاني، وثيقة "مسرّبة" تحدثت عن مزاعم "انقلاب" تدبره الرئاسة التونسية ضد الحكومة الحالية.

وثيقة سُرّبت في وقت بدأت فيه ملامح انفراج الأزمة السياسية تلوح في الأفق، بعد قبول الرئيس قيس سعيد أواخر الشهر الماضي بالحوار الوطني، وهو ما وصفه كثيرون "بالخطوة الإيجابية".

وعلى الرغم من أن الوثيقة المسرّبة وضعت الرئاسة مجدداً في محل "إحراج"، فإن الأخيرة نفت صحتها وأي علاقة بها.

رئيس الجمهورية خرج عن صمته بعد أيام من نشر الوثيقة، وأكد خلال لقاء جمعه بوزير الدفاع إبراهيم البرتاجي وبرئيس الحكومة والمكلف شؤون وزارة الداخلية هشام مشيشي، أنهم (الرئاسة) "ليسوا دعاة انقلاب ولا دعاة خروج عن الشرعية"، بل "دعاة تكامل بين المؤسسات".

أما مستشار الرئيس وليد الحجام، فاعتبر أن توقيت نشر هذه الوثيقة "غير بريء" و"تقف وراءه جهات لا تريد الخير لتونس وتعمل على التشويش وعلى "ترذيل" مؤسسة رئاسة الجمهورية ومس هيبة الدولة.

وأضاف أن "الوثيقة المزعومة تتضمن أخطاء شكلية لا يمكن أن تصدر عن الرئاسة ولم ترد عليها، ونحن ننفي نفيا تاما ما ورد في مضمونها، وننزه أنفسنا عن مثل هذه الأساليب التافهة والساذجة".

وفي حديث لـ"الأناضول"، قال المحلل السياسي طارق الكحلاوي إنّ "الرئيس قيس سعيد أراد قطع النّقاش حول موضوع الوثيقة المسربة حتى لا يذهب في اتجاهات أخرى، خاصّة لجهة التّشكيك في تمسكه بتطبيق الدّستور".

وأوضح: "هناك نقطة كثيرا ما ركز عليها الرئيس، وهي أنه وعلى الرغم من عدم اتفاقه مع الدستور الحالي، فإنه أقسم على احترامه".

وزاد: "سياسيا، فإن سعيد في موقع دفاعي أمام هذه الحملة ضده، ولكنه في الوقت ذاته حافظ على التسلسل الوظيفي حتى أنه استقبل هشام مشيشي كوزير داخلية".

ورأى الكحلاوي أن "سعيد في موقف دفاعي، وقد يحمل تغير لهجته تكتيكا أو انحناء في وجه العاصفة، لا سيما أنه قبل أسبوعين كان هناك قبول واتجاه نحو إجراء حوار وطني للخروج من الأزمة الحالية".

وأشار إلى أن لرئيس الجمهورية "رؤية ما زالت واضحة للأزمة، وتفيد بأن الفريق الحكومي الحالي غير قادر وغير مؤهل لمواجهة الأزمات التّي تمر بها البلاد، وهو رأي جزء من التونسيين".

لمشاركته في «تظاهرة غير قانونية»

هونغ كونغ: أحكام جديدة بسجن المعارض «جيمي لاي»

صدرت أحكام جديدة بالسجن، بحق قطب الإعلام في إقليم هونغ كونغ جيمي لاي، و7 ناشطين، على خلفية مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة عام 2019.

وقالت صحيفة "ساوث تشاينا مورنينغ بوست" المحلية، إن الحكم على لاي، المسجون حاليا، جاء نتيجة لـ"تنظيمه مسيرة غير قانونية" في 1 أكتوبر 2019.

وحُكم على لاي الموقوف حاليا لمشاركته في احتجاجات أخرى، بالسجن 14 شهرا بسبب التجمع الذي جرى في الأول من أكتوبر، ما يرفع مدة عقوبته إلى عشرين شهرا.

وتزامنت تلك التظاهرة مع العيد الوطني في البلاد آنذاك، بمناسبة الذكرى الـ70 لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

وأضافت الصحيفة أنه "تم الحكم بالسجن على 9 معارضين آخرين في نفس القضية، لمدة تصل إلى 18 شهرا، لدورهم في تلك التظاهرة".

ونقلت عن أماندا وودكوك، قاضية بالمحكمة المحلية في هونغ كونغ، قولها إن "المتهمين اتخذوا قرارات واعية (تهدف إلى) خرق القانون وتحدي النظام العام خلال فترة مضطربة في المجتمع".

ويملك لاي (73 عاما) صحيفة "آبل ديلي" المعارضة، ويعد من أبرز المعارضين الذين تم اعتقالهم بموجب قانون الأمن القومي المثير للجدل الذي فرضته الصين في هونغ كونغ.

القبارصة الروم ينتخبون أعضاء برلمان الشطر الجنوبي

يتجه القبارصة الروم إلى صناديق الاقتراع، لانتخاب أعضاء البرلمان في الشطر الجنوبي من جزيرة قبرص.

ووفقا لبيانات اللجنة العليا للانتخابات الرومية، فإن 658 مرشحاً من 15 حزباً سياسيا يتنافسون على 56 مقعداً في برلمان الشطر الجنوبي لقبرص. وبحسب البيانات، يحق لقرابة 558 ألف ناخب الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية.

وتعاني قبرص منذ 1974، انقساما بين شطرين، تركي في الشمال ورومي في الجنوب، وفي 2004 رفض القبارصة الروم خطة قدمتها الأمم المتحدة لتوحيد شطري الجزيرة.

«الرئاسي الليبي» يحذر من «تصرفات عسكرية أحادية» تعيد تأجيج الصراع

قوات حفتر

حذر المجلس الرئاسي الليبي، من "التصرفات العسكرية الأحادية" التي من شأنها "إعادة تأجيج الصراع وعرقلة العملية السياسية" في البلاد.

جاء ذلك وفق بيان نائب رئيس المجلس الرئاسي، عبد الله اللافي، عشية إعلان مليشيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، إقامة عرض عسكري ضخم في مدينة بنغازي (شرق).

وذكر البيان "شددنا مرارا وتكرارا على تجنب القيام بأي تصرفات أحادية ذات طابع عسكري، ومن ذلك المناورات والتحركات والاستعراضات العسكرية، التي قد تؤجج لا قدر الله نشوء أسباب جديدة للصراع".

وأوضح أن "قيام أي طرف بتصرفات أحادية، سيعطي المبرر لأطراف أخرى للقيام بتصرفات مشابهة، تؤدي إلى عرقل العملية السياسية، التي تستهدف الوصول إلى الانتخابات المقررة نهاية العام الحالي".

وشدد على أن "هذه الأعمال ستخلق عوائق كثيرة في سبيل توحيد المؤسسة العسكرية، وتهدد السلم الأهلي، وتظهر المؤسسة العسكرية وكأنها قائمة على الانقسام".

ودعا البيان "البعثة الأممية والدول الراعية لاتفاق اللجنة العسكرية (5+5) إلى القيام بدور نشط وفعال لتفادي أي تطورات تهدد ما تم تجاوزه في ليبيا".

ورغم ترحيب مليشيا حفتر بانتخاب السلطة الانتقالية، إلا أنها لا تزال تعمل بمعزل عن الحكومة الشرعية، كما يطلق حفتر على نفسه لقب "القائد العام للجيش الليبي"، في تجاهل للقائد الأعلى للجيش، رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي.

أعلنت مليشيا حفتر، إقامة عرض عسكري ضخم في بنغازي، السبت.

وحسب إعلام محلي، فقد وجه حفتر دعوة رسمية لكل من رئيس المجلس الرئاسي، المنفي ورئيس حكومة الوحدة، عبد الحميد الدبيبة، لحضور العرض.

وسيكون الدبيبة والمنفي في زيارة خارجية إلى كل من الجزائر وتونس على التوالي في نفس اليوم الذي ستجرى فيه مناورات مليشيا حفتر. ولعدة سنوات، وبدعم من دول عربية وغربية ومرتزقة ومقاتلين أجانب، قاتلت مليشيا حفتر، حكومة الوفاق الوطني السابقة، المعترف بها دوليا.

ويأمل الليبيون أن يقود انفراج سياسي راهن بين الفرقاء إلى نهاية للنزاع في البلد النفطي، عقب تسلم حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي جديدان السلطة في مارس الماضي، لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

لبنان يعلق آماله على إدارة جديدة

بدأ مصرف لبنان المركزي، العمل رسميا على منصة "صيرفة" لتبادل العملات، في وقت يعاني البلد أزمة مالية واقتصادية متصاعدة، سببها هبوط قيمة العملة الوطنية قرب أدنى مستوياتها مقابل الدولار. والأسبوع الماضي، أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، أن "المشاركين الراغبين بتسجيل جميع طلبات الحصول على النقد الأجنبي على المنصة، تعبئة بياناتهم اعتبارا من 21 مايو الحالي وحتى 25 مايو، وتسديد المبلغ المطلوب فورا بالعملة المحلية.

وتمت تسوية العمليات المسجلة،)، والحصول على ما يقابلها بالدولار الأمريكي، وفق العرض والطلب على النقد الأجنبي ضمن آلية حساب معينة. وبلغ سعر صرف الدولار في أول أيام التسوية، في السوق الموازية 13 ألف ليرة لكل دولار، مقارنة مع 12.9 ألفا في تعاملات بينما بلغ سعر الصرف ضمن المنصة الجديدة 12 ألفا، ومستقرا وفق سعر البنك المركزي عند 1510.

ويأمل اللبنانيون من خلال الإدارة الجديدة لأسعار الصرف والتداول، إعادة حركة الدولار إلى القنوات الرسمية وتقويض السوق الموازية تدريجيا. يقول الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة، إن الآليّة الجديدة لأسعار الصرف التي عمّمها مصرف لبنان، "هدفها بالدرجة الأولى سحب الليرة من قبضة العصابات التي تُسيطر عليها في السوق السوداء".

وشرح الخبير الاقتصادي في حديثه للأناضول: "في السوق السوداء، سعر صرف الليرة حرّ وعلى هذه المنصة سيبقى سعر الصرف حرا أيضا، لكن الفرق بينهما أن هناك مراقبة للعمليات ومعرفة توجه الدولار، إن كان للمضاربات أو التهريب أو التجارة".

وحول أهمية عملية المراقبة، أوضح: "بعملية المراقبة التي فرضها مصرف لبنان اختفى عنصر المضاربة، أي لن يكون هناك تقلبات حادة في سعر صرف الدولار مقابل الليرة".

لكن المنصة لن تمنع من ارتفاع الدولار في السوق الموازية؛ خصوصا وأن ارتفاعه مرتبط بسعر هيكلي متعلق بنقص وفرة الدولار داخل الأسواق المحلية، وأقل بكثير من حاجة السوق، بحسب الخبير الاقتصادي.

أما لجهة ضبط التقلّبات سعر صرف الدولار، قال: "لن تستطيع الآلية هذه ضبط الدولار بأسعار متدنية إلا من خلال مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وإدخال الدولارات إلى الاقتصاد المحلي".

وإن كانت هذه الآلية ستطيح بالسوق السوداء، لفت عجاقة إلى أن "السعر على المنصة حر ولكن شفاف ويخضع للرقابة.. عمليا هذه الآلية ستضعف السوق السوداء، ولن يبقى عليها إلا المخالفين ومبيّضي الأموال والمهربين".

الاتحاد الأوروبي يدعو أذربيجان وأرمينيا إلى خفض التوتر

أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من التطورات الأخيرة على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا في إقليم قره باغ، داعيا إلى خفض التوتر وضبط النفس.

وأفاد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، في بيان الجمعة، أن التطورات الأخيرة على الحدود بين البلدين "مقلقة وخطيرة".

وأضاف: "يجب على جميع الأطراف الوقف الفوري لحشد القوات العسكرية، والانسحاب إلى مواقع ما قبل 12 مايو الجاري".

ودعا بوريل الجانبين إلى خفض التوتر، والانخراط في مفاوضات لترسيم الحدود، في أسرع وقت ممكن، مؤكدًا استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في جهود الترسيم.

أعلنت وزارة الدفاع الأذربيجانية، أسر 6 جنود أرمنيين، بسبب قيامهم بزراعة ألغام على طريق للإمداد في منطقة كلبجار.

واتهمت أذربيجان الجيش الأرميني بانتهاك وقف إطلاق النار المستمر منذ 10 نوفمبر 2020 عبر إطلاق النار على قواتها بين الحين والآخر.